وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحـوث والمعلومات

التدخلات البريطانية في الجمهورية اليمنية

(ملف معلومات موجزة)

أنس القاضي

التدخلات البريطانية في الجمهورية اليمنية

(ملف معلومات موجزة)

أنس القاضي

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

مركز البحوث والمعلومات

أبريل 2024م - شوال 1445هـ

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

الجمهورية اليمنية – صنعاء حي الحصبة

هاتف 01-563333

البريد الإلكتروني: albhwth3@gmail.com

الموقع الإلكتروني https://www.saba.ye/ar

الآراء الواردة في الورقة البحثية لا تعبر بالضرورة عن رأي الوكالة

ملخص:

تتربع اليمن قائمة اهتمامات المملكة المتحدة، لاعتبارات كثيرة، ولربما أهمها اعتبار جنوب اليمن كان خاضعاً لوصايتها، ولكون شمال اليمن كان يُفترض أن تُسلمه تركيا للندن عقب الحرب العالمية الثانية، لما تتميز به اليمن من موقع جيوسياسي هام وثروات باطنية.

حين جاء التدخل العدواني العسكري الأجنبي على اليمن في آذار مارس 2015م، التي تصدرته السعودية والإمارات، تحت مسمى "دعم الشرعية"، كانت بريطانيا في مقدمة الدول الغربية التي دخلت في التحالف واشتركت في الحرب باعتبارها طرفاً رئيساً لا مجرد طرف داعم وبائع للسلاح ولا مجرد مجاملة للسعودية، فلا تقلّ المشاركة البريطانية عدوانية عن المشاركة الأمريكية المحورية، إنهما على ذات القدر من العدوان، بل إن الخِبرة البريطانية هي التي تسند السياسية الإمبريالية البريطانية عندما يتعلق الأمر باليمن.

وفي العدوان العسكري الراهن على اليمن 2024م، تقف بريطانيا على قدم المساواة مع الولايات المتحدة، وللندن أطماع تاريخية في البحر الأحمر، وهناك معلومة مغفلة عادة وهي أن مضيق باب المندب وجزر البحر الأحمر كانت مستعمرة بريطانية حتى تحقيق الاستقلال الوطني في العام 1967م بقيادة الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل، فرغم أن الاحتلال البريطاني كان في عدن والسلطنات الموالية له كانت في جنوب وشرق اليمن إلا أنه كان محتلاً لجزر البحر الأحمر ومضيق باب المندب في الساحل الغربي لليمن، ولا تزال ترى بريطانيا أن لها إرث في هذه السواحل الغربية لليمن كما هو الحال في مياه البحر العربي وخليج عدن ومدخل المحيط الهندي في مياه أرخبيل جزيرة سقطرة.

لكل مرحلة تاريخية محركات صراع، أما الإطار التاريخي الراهن للتحرك الأميركي-البريطاني على اليمن، فيرتبط بالصراع التنافسي، المستوى الدولي والمستوى الإقليمي، ضمن النزعة إلى التعدد القطبي، والحرب الغربية المضادة لهذه النزعة الدولية التي تقودها روسيا

والصين وتحالف "البريكس"، والتي تبرز أوضح ما تكون في المواجهة العسكرية الراهنة غير المباشرة في أوكرانيا شرق أوروبا.

فبريطانيا كجزء من الغرب ومن حلف الناتو من المنطقة الأوربية جزء من هذه المنافسة وتتحرك بعدوانية محمومة لمزيد من السيطرة ولتلافي خسارة الغرب عموماً للأحادية القطبية التي يسود فيها الثالث الأمريكي الأوربي الياباني.

اتجهت أشكال المشاركة البريطانية في العدوان على اليمن منذ العام 2015م حتى العام 2024م إلى ثلاثة مسارات، **في المسار العسكري** قامت لندن بإمداد دول تحالف العدوان بالأسلحة، أعطت المملكة المتحدة ترخيصا لبيع أسلحة بقيمة 5.3 مليار جنيه استرليني للمملكة العربية السعودية منذ عام 2015م. وفي هذا المسار العسكري لم تتدخل في بداية الأمر.

في المسار السياسي، دعمت بريطانيا العدوان على اليمن في مجلس الأمن، وعرقلت اتفاق الكويت 2، **وفي المسار الأمني الاستخباراتي**، تمركزت قوات بريطانية وأمريكية داخل مطار الغيضة بالمهرة، وكانت تقوم بمهمات استخباراتية وتخريبية. هذا قبل أن تعود مجدداً إلى المسار العسكري في القصف المباشر لأراضي اليمنية.

تطلَّعت المملكة المتحدة عقب خروجها من الاتحاد الأوروبي(2017م) إلى استغلال حريتها في استعادة دورها العالمي وأمجادها الاستعمارية القديمة، بوصفها قوة عظمى؛ لذلك برز مفهوم "بريطانيا العالمية"، في رؤيتها الاستراتيجية للأمن القومي للعام 2021م، والتي جاءت تحت عنوان "بريطانيا العالمية في عصر تنافسي"، لكنها اصطدمت بواقع جيوسياسي دولي مُتقلِّب، عكستها الحرب الروسية الأوكرانية وما نتج عنها من تداعيات، فتخلّت عن مفهوم " بريطانيا العالمية" لكنها أبقت على الاستراتيجية الطموحة في استراتيجية مارس 2023م.

بداية من مواجهة صعود الصين وبالتالي التواجد في المحيط الهندي يصبح التواجد في اليمن مهماً باعتباره الطريق الرئيس للمحيط الهندي، كما أن اليمن تمر منها طريق

الحريـر الصينـي في بعدهـا البحـري.

ومـن حيـث الأهميـة الاسـتراتيجية الاقتصاديـة لدول مجلـس التعـاون الخليجـي؛ فاليمن مهمة باعتبارهـا جـار لهـذه الـدول ومياهها الإقليميـة معـبراً إلى دول الخليج.

ومـن حيـث المواجهـة مـع إيـران فاليمـن هـي الطريـق نحـو الخليـج الفـارسي، كـما أن اليمـن محسـوبة عـلى إيـران ضمـن السياسـية الأمنيـة الغربيـة.

ومـن حيـث حمايـة أمـن الكيـان الصهيـوني تصبـح واقعيـاً الاسـتراتيجية البحريـة الصهيونيـة في البحـر الأحمـر جـزء مـن الاسـتراتيجية البحريـة البريطانيـة، كـما أن لبريطانيـا أطماعهـا الخاصـة في القـرن الإفريقـي.

وبالتـالي فـإن اليمـن أحـد ميادين تنفيـذ المملكة المتحـدة لاسـتراتيجية أمنها القومـي الجديدة، وسـاحة صِـدام، والحماسـة العدوانيـة البريطانيـة في البحر الأحمـر ظاهرة هذه الأيـام، فاليمن لم تعـد فقـط جغرافيـا اسـتراتيجية بـل طـرف أسـاسي فاعـل في حرب الـشرق والجنـوب العالمي ضـد الأحاديـة القطبيـة والمركزيـة الغربيـة، مـا يجعلهـا إلى جانـب كل مـا سـبق عـدواً مبـاشراً للغـرب الإمبريـالي وفي مقدمتهـم الولايـات المتحـدة وبريطانيا.

التقرير كامـــلاً:

الاهتمامات البريطانية في اليمن

التدخلات العدوانية في الوقت الراهن هي امتداد، للاستعمار البريطاني السابق، ولاهتمامات جديدة في اليمن الموحدة، وجزء من الاهتمام بمنطقة الخليج المجاورة لليمن.

الاهتمامات البريطانية بمنطقة الخليج تدفعها إلى الحضور في الملف اليمني بشكل واسع، فإلى جانب أطماع بريطانيا باليمن ذاتها من موقع استراتيجي وموارد، فإن اليمن بات لها أهمية مضافة لكونها جارة لدول الخليج.

تتمسّك المملكة المتحدة بأمن دول مجلس التعاون وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، وحين تتحدث المملكة المتحدة عن مصالحها في الخليج أو تتحدث عن رفض زعزعة الاستقرار هناك، فهي لا تدافع فقط عن كيانات لها معها علاقات تاريخية معروفة منذ شركة الهند الشرقية، بل عن مناطق اقتصادية تستفيد منها اليوم.

تعتبر منطقة الخليج ثالث سوق للمنتجات البريطانية في العالم، والمملكة العربية السعودية هي أكبر شريك اقتصادي للملكة المتحدة في الشرق الأوسط، حيث بلغت صادرات السلع البريطانية 4،67 مليار جنيه استرليني في العام 2015م

ولذا تَعتبر بريطانيا نفسها المعنية بالدفاع عن الخليج لمواجهة المشاكل التي يشهدها العالم.

وكانت تولّت البحرية البريطانية قيادة فرقة العمل "ناسك فوس 50" التابعة للبحرية الأمريكية، في الخليج من 2016 حتى العام 2017م.

إن فهم هذه الاهتمامات يضيء لنا معرفة الأطماع والتدخلات الراهنة، عقب تحقيق الوحدة في العام 1990م طلبت بريطانيا أن يكون لها حق الامتياز الاستثماري في عدن، وهو الاستعمار الجديد.

في العام 2006م استضافت بريطانيا "مؤتمر لندن للمانحين" وكان منفذاً لتعميق

التدخلات البريطانية الأمريكية في الشأن السياسي والاقتصادي والأمني اليمني.

في سبتمبر 2007م زار السفير البريطاني عدن، وصرّح من الغرفة التجارية قائلاً إن "على الحكومة البريطانية أن تعيد أمجاد المعهد الفني في المعلا، ومكانة اللغة الإنجليزية إلى ما كانت عليه قبل الاستقلال".

في عهد "حكومة الوفاق"(2012-2014م) كانت الاهتمامات البريطانية مركزة على القيام "بإصلاحات هيكلية ومحاربة الفساد" ضمن مساعي رعاة المبادرة الخليجية في إعادة تكتيل النظام السياسي الجديد الموال لهم، حينها بعد الانتقال من علي عبد الله صالح إلى عبدربه منصور هادي، وفي هذه الفترة خصوصاً وإلى جانب القضايا المدنية المتعلقة بالدولة، كان تركيز بريطانيا على ملف الجيش والأمن، وعلى شكل الدولة وكانت إحدى الدول التي دعمت انقلاب هادي على في إقرار تقسيم اليمن إلى ستة أقاليم، ولم تكن مصادفة أنه جرى تقسيم جنوب اليمن إلى منطقتين مماثل لما كان عليه الأمر إبّان الاستعمار البريطاني من تقسيم لجنوب اليمن إلى إمارات شرقية وغربية.

في عام 2014م أشادت بريطانيا بقرار مجلس الأمن العدواني 2140 وبتشكيل لجنة العقوبات ضد ما أسمته "معرقلي التسوية" ووقفت خلف صدوره بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا القرار الذي مثّل مدخلاً للتدخلات الأجنبية اللاحقة في اليمن.

دعمت بريطانيا "بسخاء" لجنة صياغة الدستور التي اتخذت من الإمارات مقراً لها، ولم يكن الدعم نزيهاً إنما من أجل التأثير في توجهات هذه اللجنة، والجدير بالذكر أن هذه اللجنة كانت مشكلة من خارج التوافق الوطني إذ أقصت من المشاركة فيها أحزاب ومكونات يمنية رئيسة، وهو ما جعل مخرجات هذه اللجنة مثار خلاف في نهاية المطاف.

في 26 مارس 2015م أعلنت بريطانيا تأييدها قرار السعودية التدخل العسكري في اليمن، وبدءاً من هذا العام تحوّل التدخل من الملفات السياسية الاقتصادية ذات الطباع العدواني العسكري، سواء بالحضور العسكري المباشر وبيع الأسلحة للرياض أو الدعم

السياسي لسياق عسكري بما في ذلك دعم السعودية والإمارات والحكومة الموالية للتحالف.

في العام 2016م تدخلت بريطانيا في تعديل مسودة الاتفاق في مفاوضات الكويت 2 وأفشلت مساعي السلام. كما رعت مشروع قرار في مجلس الأمن يدين أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام، إلا أن روسيا الاتحادية أحبطت صدور القرار حينها.

منذ العام 2017م بدأت بريطانيا تتحدث عن الوضع الإنساني في اليمن نتيجة الضغط السياسي والجماهيري للقوى الديمقراطية، على حكومة ماي تريزا لبيعها صفقات أسلحة إلى السعودية، ففيما جمدت نسبياً دعمها العسكري انتقلت إلى الضغط على اليمن في الملفات الحقوقية التي تتعامل معه الدول الغربية كملفات ضغط على الحكومات.

في 2017م قال المتحدث باسم الحكومة البريطانية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إدوين ساموبل، أن حكومته تدعم استعمال التحالف "قوة عسكرية نسبية من أجل استعادة الشرعية، لأن الدبلوماسية تشكّل حلاً فعالاً بوجود قوة عسكرية تدعمها". حد تعبيرها، وفي هذا العام، قام وفد بريطاني بزيارة مواقع استخراج النفط في محافظة حضرموت، رافقتهم قوات أمنية بريطانية.

بداية من العام 2018م بدأت بريطانيا تُقرّ أن الحل سياسي هو السبيل لإحلال السلام، والسماح بدخول الإغاثة وفكّ الحصار، وذلك قبل تعيين "مارتن غريفت" بريطاني الجنسية مبعوثا أممياً إلى اليمن، دشن حينها وزير الخارجية البريطاني -آنذاك- بوريس جونسون، زيارة للمنطقة، شملت السعودية وعمان،وجاءت الزيارة بعد اجتماع الرباعية في باريس(أمريكا، بريطانيا، السعودية، الإمارات)، حيث التقى بنظرائه آنذاك الأميركي، ريكس تيلرسون، والسعودي، عادل الجبير، والإماراتي، عبدالله بن زايد، في إطار توحيد الجهود العدوانية على اليمن خصوصاً في الملف السياسي الذي كان يتصدّر المشهد حينها.

مثّل العام 2019م بداية مرحلة تصعيد بريطانية في اليمن، فبداية من هذا العام أصبح الدور البريطاني في العدوان على اليمن واضحاً وأشد حضوراً خصوصاً في جنوب وشرق

اليمن، أتت تصريحات السفير البريطاني لدى اليمن في أواخر شهر آذار مارس من ذلك العام 2019م، في سياق العودة البريطانية للمنطقة الخليج العربي واليمن.

المنطق العدواني الذي تحدث به السفير البريطاني- حينها سايمون شيركليف - تمثّل في ضرورة "إخضاع الحوثيين للقبول بالتسوية السياسية"، وتحميل أنصارالله تداعيات العدوان وتعريف الحرب السعودية كحرب "دفاعية..الخ.

لم يكشف السفير البريطاني -في تصريحاته تلك- فقط بانحياز المملكة المتحدة للمملكة السعودية وعدوانية سياسة لندن الخارجية، بل كشف أن العدوان الذي تتزعمه أمريكا إنما يقوم على الإرث السياسي والخبرة التاريخية البريطانية، فهي الكيان الاستعماري الأقدم في المنطقة، وصاحبة العلاقات والروابط مع القوى المحلية العميلة في الجزيرة العربية.

بعد فشل الولايات المتحدة الأمريكية في حسم الحرب في اليمن حتى ذلك العام تسلّمت المملكة المتحدة البريطانية الملف، في إطار الشراكة وتقاسم الأدوار والمنافسة الاستعمارية بين أمريكا وبريطانيا في اليمن والإقليم، كما تأتي هذه العدوانية، واستجابة لتحولات داخلية كانت تجري في الأروقة البريطانية، وأبرزها إعداد بريطانيا حينها نفسها للخروج من الاتحاد الأوربي، والتملّص من سياسة الاتحاد الأوروبي – المعتدلة نسبياً- وفي مقدمتها المعايير على تصدير السلاح.

في يوليو 2020م استأنفت بريطانيا بيع السلاح إلى المملكة السعودية، بعد أن كانت الجماعات الحقوقية قد ضغطت على الحكومة لتجميد صفقات الأسلحة التي قصفت بها السعودية والإمارات الأعيان المدنية في اليمن بما في ذلك الأحياء السكانية مرتكبةً المجازر الجماعية.

في 25 أغسطس 2020م عقب تقدم قوات الجيش واللجان الشعبية في منطقة "الحزم" من محافظة الجوف شمال اليمن، صرح السفير البريطاني إنه "يجب على الحوثيين أن يوقفوا هجومهم غير الإنساني على مأرب الآن" خلال اتصال إلكتروني أجراه بمحافظ مأرب

سلطان العرادة، كان هذا التقدم العسكري خطراً على المستقبل السياسي للحكومة العميلة، وبالتالي فقد تعاملت معه بريطانيا بجدية.

في نوفمبر 2020م زادت بريطانيا إنفاقها العسكري بقيمة 22 مليار دولار على مدى الأربع السنوات اللاحقة أي بنسبة 10%، كانت هذه النفقات ضرورية لتوسيع نشاطها العسكري العدواني خارج بريطانيا، وبريطانيا هي ثاني دولة بعد أمريكا تملك قواعد عسكرية خارج أراضيها في مختلف بحار ومحيطات العالم باعتبارها إمبراطورية بحرية سابقة، ولها قواعد في دول الخليج المجاورة لليمن.

في 9 يوليو 2021م أعرب السفير البريطاني لدى اليمن "مايكل أرون"، عن قلقه الشديد من التصعيدات الأخيرة في جنوب اليمن بين الفصائل الموالية للحكومة العميلة، مشدداً على ضرورة إنهاء الإجراءات الاستفزازية والعودة إلى طاولة المفاوضات لتنفيذ اتفاق الرياض، أي من أجل تكتيل قوتهم ضد القوى الوطنية اليمنية المواجهة للعدوان.

في 7 يوليو 2021م قضت المحكمة الجزائية اليمنية -صنعاء بالإعدام تعزيراً بحق خمسة متهمين يمنيين بممارسة نشاط تجسسي وتخريبي لصالح ضباط جهاز الاستخبارات البريطاني.

انتشار عسكري في اليمن

في 8 أغسطس 2021م صرح السفير البريطاني ريتشارد اوبنهام من عدن " اليمن تهم بريطانيا كثيراً" وذلك خلال لقاءه سلطان البركاني "رئيس مجلس النواب" المنشق.

وفي هذا اليوم وصل 40 فرداً من القوات الخاصة البريطانية إلى مطار الغيضة في محافظة المهرة، عقب الإعلان عن استهداف سفينة صهيونية "مير سر استريت" في خليج عمان، وهو الأمر التي لم تتبناه صنعاء حينها، ومثلت ذريعة للندن.

في أغسطس أيضاً من ذلك العام2021-م- كشف تقرير نشرته صحيفة "إكسبرس الإنجليزية"[1] عن وصول فريق من 40 عنصراً من القوات الخاصة البريطانية SAS إلى مطار الغيضة في المهرة مطلع أغسطس بالتوازي مع وصول السفير البريطاني -الجديد- ريتشارد أوبنهايم ، إلى عدن ولقاءه سلطان البركاني.

ضم الفريق العسكري -كما أفادت الوسائل الإعلامية- وحدة متخصصة في الحرب الإلكترونية. ولم تكن تلك المرة الأولى التي تصرّح فيها بريطانيا عن وجود قوات في اليمن فقد كشف السفير البريطاني السابق "آرون" في لقاء مع قناة "المهرية" في يونيو2021م عن وجود قوات عسكرية في محافظة المهرة بذريعة "مكافحة الإرهاب"، وعملياً فان الوجود العسكري البريطاني العلني في المهرة يعود إلى العام 2017م .

وفقاً لتصريحات صحيفة "إكسبرس" البريطانية فإن الجنود البريطانيين الذين وصلوا المهرة سيتعاونون مع أطراف محلية تدعمهم وزارة الخارجية البريطانية لديهم معرفة بالمنطقة للمساعدة في مطاردة من وصفتهم "بالمرتزقة الحوثيين" المسؤولين عن الهجوم على الناقلة الإسرائيلية.

---

1) وفقا للصحيفة فإن مهمة الجنود تعقب عناصر تابعة لأنصارالله متورطة في استهداف ناقلة النفط الإسرائيلية "ميرسر ستريت" في الـ30 من يوليو 2021، شمال شرق ميناء الدقم العماني، أثناء عودتها من تنزانيا إلى الإمارات، مما أسفر عن مقتل جندي الحراسة البريطاني أدريان أندروود، وقبطان السفينة الروماني.

وقالت أيضاً إن الجنود البريطانيين الذين وصلوا المهرة جلبوا معهم وحدة متخصصة في الحرب الإلكترونية في مجال الاتصالات. وهذا يعني، اجتماعيا: إحياء الصِلات القديمة مع عملائها من المشائخ الخونة والسلاطين والتجار وغيرهم. وأمنيا التنصّت وتتبع أجهزة الاتصالات والهواتف النقالة، ومراقبتها، والتجسس على الأفراد والجماعات، وهو ما كانت قد كشفت عنه وسائل إعلام محلية في فبراير 2021م بأن القوات البريطانية في مطار الغيضة تجسست على شخصيات مهرية، وكلفت خلايا بملاحقتهم واغتيالهم.

حينها ومع وصول هذه القوات البريطانية إلى اليمن أكد عضو الوفد الوطني المفاوض عبدالملك العجري بأن بريطانيا تتجسس على اليمنيين من جنوب الوطن بتواطؤ الحكومة العميلة، وكتب العجري، على تويتر(إكس حالياً) "بريطانيا تمارس أعمالا تجسسية على بعض شبكات الاتصالات اليمنية، وبعض الكابلات البحرية انطلاقا من محافظات جنوبية اتخذوا منها قواعد لخدمة أهدافهم الاستعمارية". وأضاف "انتهاك سافر للسيادة اليمنية وخصوصيات المواطنين اليمنيين، وبتواطؤ مخزٍ من شرعية الفنادق".

جزء من هذا النشاط الاستخباراتي العام اتجه على نحو خاص إلى المناهضين للتواجد السعودي والبريطاني والأمريكي في المهرة، وهو ما أكده مسبقاً الشيخ الوطني علي سالم الحريزي رئيس لجنة الاعتصام في المهرة، بأن القوات البريطانية تدرب عناصر على التجسس في محافظة المهرة لاستهداف الدولة ومؤسساتها ورجال القبائل.

الدور البريطاني عقب طوفان الأقصى

عقب "طوفان الأقصى" دخلت بريطانيا مرحلة جديدة من الحرب على اليمن، هذه المرة بتشكيل تحالف عسكري بحري مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتنفيذ غارات جوية معادية على الجمهورية اليمنية غير شرعية.

أعلن عن التحالف العدواني المسمى "تحالف الإزدهار" وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن في البحرين يوم 19 ديسمبر 2023م عقب زيارة قام بها إلى دولة الاحتلال الإسرائيلية، ومنذ البداية كانت بريطانيا الطرف الرئيس فيه ومعها الدول المنضوية في الكومنولث البريطاني، وشاركت بريطانيا بالمدمرة "إتش إم إس دايموند". قالت وزارة الدفاع البريطانية حينها إن التحالف سيعمل كجزء من القوات البحرية المشتركة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية في البحر الأحمر.

وصلت السفينة دايموند إلى البحر الأحمر في عطلة نهاية الأسبوع بعد أن كان وزير الدفاع قد أعطى الموافقة على إرسالها في 30 نوفمبر 2023م.

وبات الحضور العسكري البريطاني في البحر الأحمر عدواناً عسكرياً مباشراً على البرّ اليمني وإعلان حرب، في فجر يوم 12 يناير 2024م، حين شنَّت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بدعم صوري من أستراليا والبحرين وكندا وهولندا، سلسلة من الغارات الجوية ضد اليمن، وذلك بعد يوم واحد من صدور القرار رقم 2722 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يدين هجمات صنعاء في البحر الأحمر.

يومها قال الرئيس الأمريكي جو بايدن إنَّه أمر بالضربات، في حين عقد رئيس الوزراء البريطاني "ريشي سوناك" اجتماعاً لمجلس وزرائه للسماح بالمشاركة البريطانية، ومن يومها استمرت الاشتباكات مع البحرية البريطانية في البحر الأحمر وباتت السفن التجارية البريطانية هدفاً لليمن، واستمرت الاعتداءات البريطانية الأمريكية على اليمن على شكل غارات تستهدف البرّ اليمني والمحافظات الساحلية من وقتٍ

لآخـر، ولاتـزال المعركـة مسـتمرة حتـى وقـت كتابـة هـذا التقرير.

وذكـرت هيئـة الإذاعـة البريطانيـة (بي بي سي) أن أربـع طائـرات مـن طـراز تايفـون تابعـة لسـلاح الجـو الملـكي تـمَّ نشرهـا مـن قاعـدة أكروتـيري الجويـة في قـبرص شـاركت في الهجوم.

وانتقـد حزبـان، الديمقراطيـون الليبراليـون وحـزب الخـضر في إنجلـترا وويلـز، الحكومة لتجاوزهـا البرلمـان، بينـما قـال زعيـم الحـزب الوطنـي الاسـكتلندي في مجلـس العموم، سـتيفن فلـين، إنـه "يتعـين عـلى حكومـة المملكـة المتحـدة المثـول أمـام البرلمـان في أسرع وقـت ممكـن، ولذلـك يجـب اسـتدعاء النـواب إلى وستمنسـتر".

أدانت روسـيا، باسـم وزارة الخارجية ماريا زاخاروفا الهجوم. ووصف المتحدث باسـم الرئاسـة ديمـتري بيسـكوف الضربـات بأنهـا "غير شرعيـة" بموجب القانـون الدولي، لكنه دعـا الحوثيين أيضًـا إلى التوقـف عـن مهاجمة السـفن التجارية، وهو مـا وصفه بأنه "خاطـئ للغاية".

رداً عـلى هـذا العـدوان العسـكري المباشر، أصدر رئيس المجلس السـياسي الأعلى مهدي المشـاط قـراراً رقـم 107 لسـنة 1445 هجري بشـأن تصنيف الولايـات المتحدة الأمريكيـة والمملكة المتحدة البريطانيـة دولتين معاديتـين للجمهورية اليمنية.

اليمن ضمن الاستراتيجية البريطانية

التدخل العسكري البريطاني في اليمن جزء من استراتيجية أكبر وهي استراتيجية الأمن القومي للعام 2023م، تُركز هذه الاستراتيجية على منطقة آسيا والمحيط الهادي، في مواجهة الصعود الصيني المتعاظم الذي يهدد -من وجهة النظر الغربية- نظام الأحادية القطبية الراهن، خصوصاً مع تقارب المناوئين للولايات المتحدة من روسيا والصين إيران ومحور المقاومة، ويشعرون أن الحرب الباردة كانت مع جهات فاعلة عقلانية، لكن القوى الجديدة- سالفة الذكر- من وجهة نظرهم غير مستقرة وغير عقلانية إلى حد كبير.

استجابة لهذه الاستراتيجية بدأت المملكة المتحدة بتحديث أسطولها العسكري البحري بشكل واسع ضمن برنامج تطوير صناعي وتقني سيستمر لمدة 30 عاماً، وزيادة الانفاق العسكري والأمني والتطور التقني من أجل السيادة عالمياً بل إن بريطانيا تستغل ضعف أمريكا لتحل محلها، في عملية تاريخية معكوسة إذ صعدت الولايات المتحدة في خمسينيات القرن الماضي بعد الضعف البريطاني.

ويشير القادة البريطانيون إلى "استبدال عصر المثالية بالواقعية الصارمة"، والقصد من ذلك ترك مثاليات القانون الدولي والهيئات الأممية في ضمان الاستقرار الدولي أو واقعيا في ضمان نفوذهم العالمي، واللجوء المباشر إلى القوة في أبعادها المختلفة العسكرية- الأمنية والاقتصادية والمعرفية العلمية والثقافية.

وكان أول عمل قامت به بريطانيا بعد عام من خروجها من الاتحاد الأوربي هو فتح قاعدة عسكرية في البحرين عام 2018م، تضمن من خلالها التواجد في منطقة الخليج الفارسي عموماً بما في ذلك بالقرب من السواحل اليمنية، وتعد منطقة الخليج شريك اقتصادي رئيسي لبريطانيا، كما أن طموحاتها في تزايد في القرن الإفريقي الضفة الأخرى من الجزيرة العربية.

وفي عام 2020م تم الإعلان عن البدء في إنشاء قاعدة بحرية بريطانية كبيرة أخرى في الدقم في سلطنة عمان.

دول الخليج مرتكز رئيس في الاستراتيجية البريطانية، وذُكرت أكثر من ذِكر "الشرق الأوسط"، وذلك للقدرات الاقتصادية والتجارية الضخمة التي تتمتع بها دول الخليج والتي يمكن أن تعزز الاقتصاد البريطاني.

كما يمثل حماية أمن الكيان الصهيوني مرتكزاً أساسياً لسياسة بريطانيا في منطقة "الشرق الأوسط"، إذ تظل إسرائيل أحد ثوابت السياسة البريطانية في المنطقة في جميع المراحل، من منطلق أنها حليف تقليدي وتاريخي لها وخادمة لمصالحها في المنطقة وحربة في مواجهة حركات المقاومة والتحرر الوطني، وبفعل تأثيرات اللوبيهات الصهيونية في بريطانيا، إذ أنها تبنّت الكيان الصهيوني من قبل أمريكا.

لا تَرِد اليمن صراحة في استراتيجية الأمن القومي البريطاني، لكن اليمن في قلبها لأسباب مختلفة منها الموقع الاستراتيجي في اليمن، والسياسية الوطنية اليمنية من بعد ثورة21 سبتمبر 2024م، والدور العسكري البحري لقوات المسلحة اليمنية من بعد طوفان الأقصى 2023م.

في العام 2022م كانت أعلنت الحكومة البريطانية إطلاق استراتيجيتها الوطنية لبناء السفن الحديثة (NSbS) خلال الثلاثين سنة القادمة، تتضمن بناء أكثر من 150 سفينة جديدة حربية ومدنية، وتشمل بناء السفن الحربية الكبيرة وأيضا زوارق قوات خفر السواحل وغيرها من السفن المدنية، وكذلك تأمين عقود التصدير والتصميم للسفن البحرية البريطانية إلى كل من أستراليا وكندا.

في العام 2023م أعلنت بريطانيا عن الخطة الاستراتيجية الجديدة في مجال الدفاع والأمن، وهي تضع محددات هامة من خلالها وفق ما تواجهه من تهديدات التعددية القطبية، نشرت هذه الاستراتيجية تحت عنوان "الاستجابة لعالم أكثر تنافسية وغير مستقر". اعتمدت

على زيادة في الإنفاق على المجال العسكري والأمني. وهي تقصد بذلك تصاعد الصراع على الصعيد العالمي بين القوى المدافعة عن ماضي الأحادية القطبية والقوى المدافعة عن مستقبل التعددية القطبية، وفي أوكرانيا وغزة والبحر الأحمر تماسات هذه الحرب.

لم يمر وقت قصير، حتى بدأت الحكومة البريطانية في تنفيذ خطتها الاستراتيجية الجديدة في مجال الأمن والدفاع، حيث تم التوقيع على صفقة وصفت بالتاريخية مع استراليا والولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء أسطول من الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية وتتواجد في المحيط الهادي، دعماً للجهود التي تقوم بها كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا لمواجهة الصين.

وذكر وزير الدفاع البريطاني أن المعطى الجديد المثير للقلق هو أن العديد من أعداء بلاده أصبحوا مرتبطين ببعضهم البعض، إذ تجري روسيا والصين تدريبات مشتركة منتظمة، ويعتمد بوتين على الطائرات بدون طيار الإيرانية والصواريخ الباليستية الكورية الشمالية لتغذية قصفه في أوكرانيا.

وهوما يعني أهمية الاستمرار في البناء العسكري، وضرورة التغيرات الجذرية الاقتصادية الخدمية وتحقيق السلام والوحدة الوطنية، واستعادة العلاقات الدولية للجمهورية اليمنية من صنعاء لبناء التحالفات وتنفيذ السياسة الخارجية المبنية على رؤية وطنية مشتكة تعلي من مصالح اليمن أولاًن وتنفتح على العالم العربي والإسلامي وإفريقيا، وعلى التكتلات والمحاور الدولية الشرقية البازغة والمناهضة للمراكز الغربية الإمبريالية.

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات